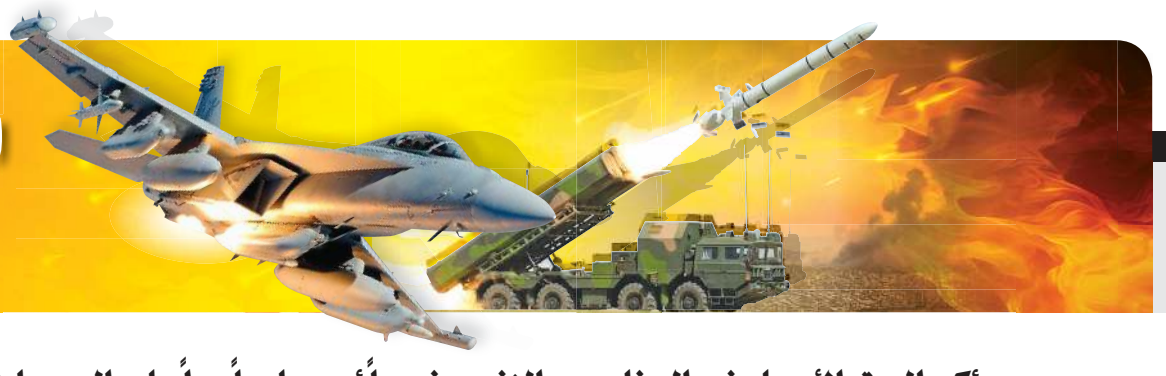

أكد الحق الأصيل في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً رداً على الهجمات الإيرانية المسلحة غير المشروعة

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدعو إيران لوقف هجماتها فوراً على دول المنطقة ويطالبها بدفع تعويضات كاملة وفورية لجميع المتضررين

أعرب عن قلقه من تداعيات التصعيد العسكري على الملاحة الدولية لاسيما في مضيق هرمز وتأثيره على التجارة وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد

جنيف ـ كونا: تبنى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس قرارا يدين بأشد العبارات الهجمات الإيرانية التي استهدفت دول المنطقة ويدعو إيران إلى تقديم تعويضات كاملة وفورية لجميع المتضررين من هذه الهجمات.

واعتمد القرار ـ المقدم من المجموعتين الخليجية والعربية في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ في جلسة طارئة عقدها أمس في جنيف بطلب من دول الخليج والأردن حول «الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للهجمات غير المبررة التي شنتها إيران على عدد من دول المنطقة».

وأكد القرار أن «هذه الهجمات التي استهدفت دولة الكويت والبحرين وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتهديدا خطرا للسلم والأمن الدوليين فضلا عن كونها انتهاكا لسيادة هذه الدول وسلامتها الإقليمية».

وفي هذا السياق، أكد القرار الحق الأصيل في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ردا على الهجمات المسلحة غير المشروعة التي شنتها إيران، وذلك وفقا للمادة الـ51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وأعرب المجلس في القرار عن استنكاره للهجمات المتعمدة وغير المبررة بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، كما أبدى قلقه إزاء الهجمات على البنية التحتية للطاقة وتداعياتها على البيئة وحقوق الإنسان.

ودعا المجلس إيران إلى الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 2817 لسنة 2026، كما طالبها في الوقت نفسه بالإيقاف الفوري وغير المشروط لجميع الهجمات والتهديدات وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأعرب مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقه من تداعيات التصعيد العسكري على الملاحة الدولية، لاسيما في مضيق هرمز وتأثير ذلك على التجارة العالمية وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد، مؤكدا أهمية الحفاظ على حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي.

كما أكد المجلس عزمه على متابعة هذه المسألة بشكل مستمر، داعيا المفوض السامي لحقوق الإنسان الى تقديم إحاطة شفهية إلى المجلس حول تطورات الوضع وانعكاساته على حقوق الإنسان خلال الدورة المقبلة.

وكانت دول مجلس التعاون طالبت المجتمع الدولي باتخاذ موقف عاجل وواضح لإدانة الأعمال العدائية الإيرانية ضد أراضيها ومواطنيها، مشددة على ضرورة إيقاف التصعيد وحماية المدنيين والبنى التحتية الحيوية واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية التي تكفل السلام والأمن والاستقرار إقليميا ودوليا.

جاء ذلك في كلمات لممثليها الدائمين لدى الأمم المتحدة في جنيف خلال جلسة طارئة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عقدت في جنيف بطلب من دول الخليج والأردن للنقاش حول «الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للهجمات المستفزة التي شنتها إيران ضد عدد من دول المنطقة».

وخلال كلمته، أكد مندوب مملكة البحرين الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله، الذي يترأس أيضا مجلس سفراء المجموعة الخليجية في المجلس، أن المملكة تشهد «عدوانا غير مبرر» يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وأعرب عن رفض البحرين لـ «مزاعم إيران» بشأن استخدام المجالين البري والجوي للبحرين، مؤكدا أن المؤسسات الوطنية تضطلع بدورها في حماية أمن المملكة.

واعتبر السفير البحريني أن هذه الهجمات تمثل «استخداما غير مشروع للقوة» يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، داعيا المجلس إلى الاضطلاع بدوره في حماية الحقوق الأساسية وإرسال رسالة واضحة بضرورة إيقاف التصعيد.

من جهته، أدان مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير عبدالمحسن بن خثيلة الهجمات التي استهدفت بلاده ودول المنطقة، معتبرا إياها انتهاكا صارخا لسيادة الدول، مشددا على «أن الصمت ليس خيارا».

ودعا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية ودعم مشروع القرار المقدم من المجموعة الخليجية والعربية لإدانة الهجمات الإيرانية على دول المنطقة.

بدوره، أعرب المندوب الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير أكرم الحراحشة الهجمات التي استهدفت بلاده ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصفا إياها بأنها انتهاك صارخ للقانون الدولي ولسيادة الدول.

وفي السياق ذاته، أعربت المندوب الدائم لقطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف السفيرة هند المفتاح عن إدانة بلادها الشديدة للهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة، معربة عن القلق إزاء استهداف الممرات البحرية خصوصا مضيق هرمز لما له من تداعيات على الاقتصاد العالمي وطرق الإمداد، مشددة على ضرورة حماية الملاحة والبنية التحتية المدنية.

وأدان المندوب الدائم لسلطنة عمان لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير إدريس الخنجري بشدة استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، مؤكدا أهمية احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وأعرب عن قلق السلطنة من التداعيات الإنسانية المتزايدة، داعيا إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتراكم التوترات لمنع المزيد من التصعيد وفتح قنوات للحوار وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف.

من جانبه، قال مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف جمال المشرخ إن موضوع الهجمات الإيرانية «ليس مجرد تصعيد عسكري بل سلوك عبثي ممنهج يقوض أسس النظام الدولي»، محذرا من تداعيات استهداف البنى التحتية المرتبطة بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

وأشار إلى أن هذه الهجمات طالت دولا سعت إلى تجنب التصعيد، مؤكدا أن استمرارها يهدد الملاحة في الممرات الحيوية بما في ذلك مضيق هرمز ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي وحقوق الشعوب في الأمن والتنمية.

وفي السياق ذاته، أعرب الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول عن الإدانة الشديدة للضربات العسكرية، داعين إلى إيقافها فورا واحترام سيادة الدول والالتزام بالقانون الدولي، مؤكدين استعدادهم لدعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء التصعيد في المنطقة.

جانب من الجلسة الطارئة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

طالبت خلال كلمتها بالجلسة الطارئة لمجلس حقوق الإنسان بـ «وقفة حازمة تنهي هذا العدوان لصون السلم المجتمعي والإقليمي من مخاطر الانزلاق إلى ما لا تحمد عقباه»

الكويت تطلق تحذيراً شديد اللهجة: الصمت الدولي «لم يعد مقبولاً» إزاء استمرار العدوان الإيراني السافر

- الانتهاكات الإيرانية بلغت حداً من الجسامة لا يستقيم معه الصمت والمشهد الإقليمي أصبح واقعاً كارثياً جراء الإمعان في خرق القوانين الدولية
- تقويض «الحق في التنمية» وإجبار الدول على توجيه مواردها السيادية للدفاع بدل التعليم والصحة اعتداء غير مباشر على حق الأجيال القادمة
- تهديد أمن الملاحة في مضيق هرمز خرق صريح لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واعتداء سافر على الأمن الغذائي والدوائي العالمي

مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير ناصر الهين خلال الجلسة الطارئة لمجلس حقوق الإنسان

جنيف ـ كونا: أطلقت الكويت أمس الأربعاء تحذيرا شديد اللهجة إزاء استمرار العدوان الإيراني السافر والغاشم، مؤكدة أن صمت المجتمع الدولي لم يعد مقبولا أمام هذا النهج الذي يضرب عرض الحائط بكل القوانين والمواثيق الدولية ويهدد بانفجار شامل في المنطقة.

جاء ذلك في كلمة مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير ناصر الهين خلال الجلسة الطارئة لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت بطلب من المجموعة الخليجية ودولة الكويت.

وطالب السفير الهين المجتمع الدولي بوقفة حازمة تنهي هذا العدوان الذي لا يراعي حرمة ولا قانونا لصون السلم المجتمعي والإقليمي من مخاطر الانزلاق إلى ما لا تحمد عقباه.

وأضاف ان «الانتهاكات الإيرانية بلغت حدا من الجسامة لا يستقيم معه الصمت، حيث أصبح المشهد الإقليمي واقعا كارثيا جراء الإمعان في خرق كل المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان».

وأكد السفير الهين أن ما تشهده المنطقة اليوم من نهج عدواني مستمر يضرب عرض الحائط بكل الجهود والمبادرات التي بذلتها دولة الكويت ودول المنطقة على مدار سنوات طوال لإرساء مبادئ حسن الجوار وبناء الثقة، كما يمثل تهديدا وجوديا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين على حد سواء.

وشدد على ان تجليات هذا النهج العدواني بلغت ذروة الاستهتار بالسيادة الدولية والقانون الإنساني من خلال الاستهداف الغادر للاجتماع الوزاري الذي انعقد بالرياض الأربعاء الماضي باعتباره «اعتداء لم يستهدف هيبة الدول فحسب بل مثل خرقا صارخا للحصانات الديبلوماسية وللمبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة».

وقال السفير الهين إن هذا الهجوم الذي تزامن مع استهداف مصافي النفط وحقول الغاز والبنى التحتية الحيوية والتي كان آخرها استهداف مطار دولة الكويت الدولي فجر الأربعاء جسد سياسة «الإرهاب النفسي» والمادي ضد السكان المدنيين ويعد انتهاكا مباشرا للمادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتين تكفلان الحق الأصيل في الحياة والأمان الشخصي.

وأكد ان هذه الاعتداءات المتكررة على المنشآت الاقتصادية والممرات المائية الدولية تمثل «عدوانا اقتصاديا ممنهجا» يهدف إلى شل مقدرات الشعوب وتعطيل مسارات التنمية. كما حذر السفير الهين من ان تقويض «الحق في التنمية» الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 وإجبار الدول على توجيه مواردها السيادية للدفاع بدلا من التعليم والصحة يشكل اعتداء غير مباشر على حق الأجيال القادمة في العيش ببيئة مستقرة ومزدهرة.

وأضاف أن تهديد أمن الملاحة في مضيق هرمز «يعد خرقا صريحا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» واعتداء سافرا على الأمن الغذائي والدوائي العالمي، وهو ما يتنافى مع المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أكد السفير الهين أن الكويت وانطلاقا من مسؤولياتها التاريخية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ظلت حصنا للديبلوماسية ساعية لإرساء دعائم السلام مجسدة أسمى قيم الالتزام بالفقرتين (3) و(4) من المادة (2) للميثاق بضرورة فض المنازعات بالوسائل السلمية.

وشدد على ان هذا الانضباط المسؤول قوبل «بتماد عدواني عبر استخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة في ضرب عرض الحائط بقرار مجلس الأمن رقم 2817 ومبدأ التمييز المنصوص عليه في المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف».

كما أكد السفير الكويتي تمسك الدولة بحقها المشروع والسيادي الأصيل وحق دول الجوار في الدفاع عن نفسها وعن سلامة مواطنيها ومقدراتها وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

وأضاف ان مشروع القرار المقدم من المجموعة الخليجية بخصوص الاعتداءات الإيرانية (أمس) يعد الحد الأدنى من المطالبات المشروعة لدول المنطقة جراء تلك الهجمات الإجرامية السافرة على الكويت، داعيا الدول الأعضاء لدعم هذا القرار.

أكدت ضرورة الوقف الفوري لها مع تحمل إيران المسؤولية الكاملة لتبعات العدوان

«الخارجية» تستدعي السفير الإيراني للمرة الثالثة وتسلّمه مذكرة احتجاج على استمرار الاعتداءات

نائب وزير الخارجية بالوكالة السفير عزيز الديحاني وسفير إيران لدى البلاد السفير محمد توتونجي

استدعت وزارة الخارجية، ممثلة بنائب وزير الخارجية بالوكالة السفير عزيز الديحاني، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى دولة الكويت السفير محمد توتونجي للمرة الثالثة منذ بدء العدوان الإيراني الغاشم في 28 فبراير 2026، حيث تم تسليمه مذكرة احتجاج على استمرار الاعتداءات التي تشنها إيران ضد دولة الكويت.

يأتي ذلك إثر الاعتداء السافر الذي طال خزانات الوقود في مطار الكويت الدولي اليوم الأربعاء الموافق 25 الجاري، بما يشكل خرقا جسيما للقانون الدولي الإنساني، باعتبار المطار من الأعيان المدنية.

وجدد نائب وزير الخارجية بالوكالة إدانة دولة الكويت واستنكارها الشديدين لهذا العدوان، مؤكدا أنه يمثل انتهاكا صارخا لسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها ومجالها الجوي، في مخالفة واضحة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تعارضه مع مبادئ حسن الجوار، وما يشكله من تصعيد خطير يقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأكد ضرورة الوقف الفوري لهذه الاعتداءات، مع تحمل إيران المسؤولية الكاملة تبعات هذا العدوان، وحق دولة الكويت القاطع والكامل والأصيل في تمسكها بالدفاع عن نفسها استنادا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

الكويت تعزّي الإمارات باستشهاد أحد المتعاقدين في قواتها المسلحة أثناء أداء مهمة روتينية بالبحرين

أصدرت وزارة الخارجية بيانا أعربت فيه عن تعازي ومواساة الكويت لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في استشهاد أحد المتعاقدين في قواتها المسلحة أثناء أدائه مهمة روتينية في مملكة البحرين الشقيقة، إثر اعتداء إيراني غاشم استهدف المملكة، مما أدى كذلك إلى إصابة عدد من منتسبي وزارة الدفاع الإماراتية وقوة دفاع البحرين.

وتؤكد الوزارة تضامن الكويت الكامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومملكة البحرين الشقيقة في جميع ما تتخذانه من إجراءات لحفظ أمنهما وسيادتهما.

كما تتقدم وزارة الخارجية كذلك بخالص تعازيها الى ذوي الشهيد، وصادق تمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين.